تزايد الضغوط على البشير من أجل الانتقال السياسي

المعارضة السودانية: مقتل نحو 20 وإصابة عشرات من المعتصمين

سودانيون يعتصمون أمام مقر قيادة القوات المسلحة

جانب من التظاهرات في الخرطوم

الخرطوم – «وكالات»: قال زعيم حزب الأمة القومي الصادق المهدي رئيس حزب المعارضة الرئيسي في السودان إن نحو 20 شخصاً قتلوا وأصيب العشرات في هجمات نفذت فجر كل يوم منذ السبت الماضي على يد «مسلحين ملثمين» ضد اعتصام أمام وزارة الدفاع في الخرطوم.

ودعا المهدي أيضاً إلى «تسليم السلطة لقيادة عسكرية مختارة مؤهلة للتفاوض مع ممثلي الشعب لبناء النظام الجديد المؤهل لتحقيق السلام والديمقراطية».

من ناحية أخرى تصاعدت الضغوط على الرئيس السوداني عمر البشير الثلاثاء، بعد دعوة الشرطة وثلاث دول غربية إلى انتقال سياسي، على خلفية تظاهرات ضخمة لليوم الرابع على التوالي أمام مقرّ الجيش في الخرطوم.

ويُواجه الرئيس السوداني ابرز تحدّ خلال ثلاثين عاماً لسلطته، في أعقاب اندلاع حراك احتجاجي في شهر ديسمبر.

وبلغ الحراك ذروته السبت، حين وصل المتظاهرون إلى في محيط مقرّ الجيش الواقع ضمن تجمّع يضم أيضا مقرّ إقامة الرئيس، وطالبوا بالا تواصل القوّات العسكريّة دعم البشير.

وانتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي صور غير موثّقة لجنود مرفوعين على اكتاف المتظاهرين، يرقصون ويضحكون، إضافة إلى صورة لامرأة تلتف بعباءة بيضاء وتلهب الحماسة في حشد بهتف «ثورة، ثورة».

وكان المتظاهرون يستعدّون مساء الثلاثاء للبقاء ليلة رابعة متتالية بعدما امضوا يوما اخر تحت الشمس، واصلوا خلاله تحدي منع التظاهر وكرروا الشعارات المناهضة للحكومة.

من جانبها، اعلنت الشرطة السودانية رغبتها في توحد «كلمة اهل السودان إلى رشد وتوافق يعزز الانتقال السلمي للسلطة واستقرار البلاد»، داعية إلى «عدم التعرّض» للمتظاهرين، بعد ساعات من محاولة تفريقهم.

في السياق نفسه، اعتبرت سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا والنروج الثلاثاء انه آن الأوان للسلطات السودانية لكي تعرض «خطة انتقال سياسي تحظى بمصداقية»، مطالبة السلطات بـ«الاستجابة للمطالب الشعبية».

واخفقت الثلاثاء عدة محاولات للشرطة ولجهاز الأمن والمخابرات لإزاحة المحتجين من أمام مقر قيادة الجيش حين اطلق عسكريون النار في الهواء. ولا شيء يؤكد إذا كان عناصر الجيش اقدموا على ذلك لحماية المتظاهرين كما يقول شهود، او فعلوا ذلك لسبب آخر.

واعلن زعيم حزب الأمّة السوداني المعارض الصادق المهدي الثلاثاء أنّ مسلّحين ملثّمين قتلوا 20 شخصاً في هجمات ضدّ متظاهرين معتصمين امام مقرّ قيادة الجيش في العاصمة السودانيّة.

واشار المهدي، رئيس الوزراء السّابق الذي يقوم حاليًا بتنظيم تظاهرات مناوئة للرئيس عمر البشير، إلى أنّ هذه الهجمات تم تنفيذها كل صباح منذ بدء الاعتصام في 6 ابريل.

ودخل الثلاثاء جنود إلى مقرّ الجيش على متن شاحنة نقلت جثة لم تعرف هويتها، حسبما افاد شاهد في المكان.

ودعا الإثنين زعيم حزب المؤتمر السوداني عمر الدقير، في كلمة أمام مقر الجيش، المؤسسة العسكرية إلى «تواصل مباشر» مع تحالف الحرية والتغيير بغية «تيسير عملية الانتقال السلمي للسلطة إلى حكومة انتقالية».

وقال وزير الدفاع السوداني الفريق ركن عوض بن عوف إنّ «القوات المسلحة تقدر اسباب الاحتجاجات وهي ليست ضد تطلعات وطموحات وآماني المواطنين، لكنها لن تسمح بانزلاق البلاد نحو الفوضى ولن تتسامح مع أي مظهر من مظاهر التفلت الأمني».

وفي بيان منفصل، شدد رئيس الأركان المشترك كمال عبد المعروف على «وحدة وتماسك المنظومة الأمنية (القوات المسلحة، قوات الشرطة، جهاز الأمن والدعم السريع)، وقيامها بواجباتها في حفظ الأمن وحماية المواطنين في تكامل وتنسيق للادوار».

وأعلن الدقير انه جرى تشكيل مجلس من قبل منظمي التظاهرات لبدء محادثات مع القوات الأمنية والمجتمع الدولي بهدف نقل السلطة إلى «حكومة انتقالية».

وقال «نشدد على مطلب الشعب بالاستقالة الفورية لرئيس النظام وحكومته».

وتحوّلت التظاهرات التي اندلعت في ديسمبر على خلفية قرار الحكومة رفع اسعار الخبز ثلاثة اضعاف، إلى حراك شعبي واسع النطاق ضد حكم البشير.

وحُرم السودان منذ عام 2011 من ثلاثة ارباع احتياطاته النفطية إثر استقلال جنوب السودان، ويواجه تضخما بنسبة 70 في المئة في العام وعجزا كبيرا بالعملات الأجنبية.

وتزامنت تظاهرات الأيام الأخيرة مع حدوث انقطاع للتيار الكهربائي في كافة انحاء البلاد، عزته وزارة الكهرباء إلى عطل تقني.

ومنذ بداية الاحتجاجات، رفض البشير الاستقالة. وأعلن في 22 فبراير حال الطوارئ بعدما سعى إلى قمعها بالقوة.

وتراجعت التظاهرات بشكل واضح حتى ظهر السبت الذي صادف ذكرى انتفاضة 6 ابريل 1985 التي سمحت بإسقاط نظام الرئيس جعفر النميري.

من جهته، حضّ الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش الإثنين الحكومة على «خلق بيئة مواتية لإيجاد حل للوضع الراهن وتشجيع الحوار الشامل».

من جانبه اعلن حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، دعمه لتنظيم مسيرة حاشدة يوم غد الخميس، لتاكيد الالتزام «باستقرار السودان».

ونقلت وكالة انباء السودان «سونا»، عن الرئيس المفوض للحزب احمد هارون، القول إن الحزب «اكد دعمه ومساندته لمبادرة قوى الحوار الوطني لتنظيم مسيرة حاشدة يوم غد الخميس».

وقال إن هذا يهدف إلى «تاكيد ان صوت القوى الاجتماعية والسياسية ملتزم تجاه سلام وامان واستقرار السودان».

واشاد بـ«الادوار العظيمة» «التي تقوم بها القوات النظامية المختلفة للحفاظ على امن واستقرار السودان»، واضاف ان «الحزب ينظر بتقدير كبير لتماسك صف هذه القوات والتفافها حول قيادتها».

ودعا المواطنين لمساعدة الشرطة للاضطلاع بواجباتها للحفاظ على النظام العام.

وشدد على أن «محاولة بعض القوى السياسية اختطاف إرادة الشعب والإستمرار في الراهن السياسي يظل رهاناً خاسراً، ويظل التغيير المحتكم لإرادة الشعب هو الطريق الوحيد والأمن للحفاظ على سلامة الوطن».

■ الصادق المهدي: تسليم السلطة لقيادة عسكرية مختارة مؤهلة للتفاوض
■ الحزب الحاكم في السودان يدعو إلى تظاهرة حاشدة

العراق: مقتل مجموعة من الـ «دواعش» غرب الأنبار

عناصر من داعش

بغداد – «وكالات»: قال مصدر أمني عراقي في قيادة عمليات الجزيرة بمحافظة الأنبار، الثلاثاء، إن 3 عناصر من تنظيم داعش الإرهابي قتلوا في منطقة المدغم في عمق الصحراء الغربية، إلى جانب تدمير عجلة للتنظيم ومقتل من فيها في منطقة التلول قرب الحدود السورية، في حادثين منفصلين.

وأكد المصدر، أن «معلومات استخبارية مكنت قوات عمليات الجزيرة والفرقة السابعة من ملاحقة 3 من عناصر تنظيم داعش الإرهابي بعد اكتشاف مكان تواجدهم في منطقة المدغم (90 كم جنوب ناحية البغدادي غرب الأنبار)، وتم قتلهم»، وفقا لما ذكره موقع «باسنيوز» أمس الثلاثاء.

وأضاف المصدر، أن «القوات الأمنية اشتبكت مع العناصر الإجرامية ودمرت 3 أنفاق للتنظيم وضبطت عدداً من الأسلحة والمتفجرات كانت بحوزتهم، فيما تم تفتيش المنطقة بالكامل تحسبا لوجود عناصر إرهابية أخرى».

وفي حدث أمني آخر، كشف المصدر، أن «القوات الأمنية تمكنت من رصد تحرك إرهابي في منطقة التلول في الأراضي السورية على الحدود العراقية من جهة ناحية الرمانة التابعة لقضاء القائم غربي الأنبار، وتمت معالجة العجلة بتدميرها بعد محاولتها التسلل للأراضي العراقية ومقتل من فيها من عناصر التنظيم الإرهابي».

وتعمل القوات الأمنية العراقية على تامين الشريط الحدودي بين العراق وسوريا لمنع أي خرق إرهابي محتمل مع القضاء على عمليات التهريب التي كانت موجودة في السنوات الماضية.

المغرب يفكك خلية يشتبه في تحضيرها لأعمال إرهابية

الرباط – «وكالات»: أعلنت السلطات المغربية، أنها فككت الأربعاء خلية من أربعة أفراد، يتزعمها مقاتل سابق في سوريا والعراق، كانت بصدد التحضير لتنفيذ عمليات إرهابية ضد مؤسسات حيوية بالمغرب.

وقال بيان لوزارة الداخلية المغربية إن المكتب المركزي للأبحاث القضائية تمكن من تفكيك خلية تتكون من «أربعة متطرفين تتراوح أعمارهم بين 33 و38 سنة، ويتزعمها مقاتل سابق بالساحة السورية العراقية، قضى عقوبة سجنية سنة 2015 بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب».

وتفيد المعطيات الأولية، بحسب البيان، أن زعيم هذه الخلية «قام باستقطاب وتاطير عناصر مجموعته»، وأنه «حاول استغلال خبراته القتالية التي تلقاها بالساحة السورية العراقية للتخطيط والتحضير لتنفيذ عمليات إرهابية ضد مؤسسات حيوية بالمملكة».

وكان أفراد هذه الخلية ينشطون في مدينة تازة، شمال المغرب، وأشار إلى أن العملية ستندرج «في إطار التصدي للتهديدات الإرهابية ذات الصلة بتنظيم داعش الإرهابي».

وذكر البيان أن أحد المشتبه بهم «ساهم في تمويل الخلية عناصر مجموعته»، وأنه «حاول استغلال خبراته القتالية التي تلقاها بالساحة السورية العراقية للتخطيط والتحضير لتنفيذ عمليات إرهابية ضد مؤسسات حيوية بالمملكة».

وكان أفراد هذه الخلية ينشطون في مدينة تازة، شمال

بن صالح يتعهد بإجراء انتخابات رئاسية شفافة ونزيهة في ظرف 90 يوماً

قائد الجيش الجزائري: سندعم المرحلة الانتقالية

احتج المئات معظمهم من الطلبة في وسط العاصمة وبعضهم كان يهتف «بن صالح ارحل»

الجزائر – «وكالات»: نقلت قناة النهار التلفزيونية عن قائد الجيش الجزائري الفريق قايد صالح، قوله، أمس الأربعاء، إن «الجيش سيدعم المرحلة الانتقالية في البلاد لكن المرحلة المقبلة تتطلب من الشعب الصبر».

وأكد صالح، أن الجيش سيضمن تلبية مطالب الشعب، مضيفا أن «اطرافا اجنبية تحاول زرع الفتنة وزعزعة الاستقرار في الجزائر».

وصادرت السلطات الجزائرية جوازات سفر اكثر من عشرة رجال اعمال في إطار تحقيق في مزاعم فساد.

من جانبه وعد الرئيس الجزائري الانتقالي عبد القادر بن صالح بتنظيم انتخابات رئاسية «شفافة ونزيهة» وتسليم السلطة إلى «رئيس الجمهورية المنتخب ديموقراطيا» خلال مهلة 90 يوما، وفق ما ينص عليه الدستور، كما جاء في خطاب ألقاه مساء الثلاثاء.

والتزم بن صالح، الذي تسلم السلطة صباح الثلاثاء خلفا للرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة، بـ«إجراء انتخاب رئاسي شفاف ونزيه» و«تسليم السلطات إلى رئيس الجمهورية المنتخب ديمقراطيا، وذلك في ظرف زمني لا يمكن أن يتعدّى التسعين يوما اعتبارا من تنصيبي بصفة رئيس الدولة».

وقال إن «إقبال الشعب على إرساء اختيار، بحرية وسيادة، على ما يُريده، سيُمكننا من تنصيب رئيس جديد للجمهورية في الآجل الدستوري. والاختيار هذا سيكون اختيارا حرا بقدر ما تكون ممارسته في ظروف يسودها الهدوء والرصانة والثقة في ما بيننا».

وتابع «إنني أن ننصّب قريباً رئيسا جديدا للجمهورية يتولى، ببرنامجه، فتح المرحلة الأولى من بناء الجزائر الجديدة».

وسمى البرلمان الجزائري الثلاثاء رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رئيساً لفترة انتقالية قد تمتد 90يوما، بعد أسبوع من استقالة بوتفليقة، رغم إعلان الشارع مسبقا رفضه له، باعتباره من نظام بوتفليقة.

وبينما كان بن صالح يتسلم مهامه ويلتحق بمكتبه في رئاسة الجمهورية، كان آلاف الطلاب يتظاهرون في وسط العاصمة الجزائرية، وفي مدن أخرى عدّة.

ويرفض الجزائريون الذي يتظاهرون بأعداد ضخمة كل يوم جمعة للمطالبة برحيل «النظام»، تولي بن صالح رئاسة الدولة في المرحلة الانتقاليّة، كما يرفضون كلّ وجوه النظام الذي أسّسه بوتفليقة خلال أربع ولايات رئاسية.

وبعد أن حيا بن صالح، في أوّل خطاب إلى الأمة، المشاركين في «المسيرات السلمية» منذ 22 فبراير ، طمأنهم على أن «مهمته ظرفيّة» فرضها الدستور.

وقال: «أنا عازم على القيام بها بإتقان ووفاء وحزم، خدمةً لمصلحة شعبنا الأبي، وإسهاماً مني في تجسيد تطلعاته المشروعة والمسموعة».

وأعلن بن صالح عزمه على «إحداث هيئة وطنية جماعية، سيدة في قرارتها، تتعهد بتوفير الشروط الضرورية لإجراء انتخابات وطنية شفافة ونزيهة» وذلك «بالتشاور مع «الطبقة السياسية والمدنية المواطنية»، على أن يكون ذلك «من باب الأولوية والاستعجال» على حد قوله.

من جهة أخرى قال وزير الصناعة الجزائري الأسبق، عبد المجيد منأصرة، إن الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة «لقم» الوضع قبل رحيله، من أجل عدم حدوث انتقال سهل للسلطة «انتقاما من الشعب الذي عزله».

وأضاف منأصرة، وهو رئيس سابق لحركة مجتمع السلم (أكبر حزب إسلامي بالجزائر)، أمس الثلاثاء، على صفحته بموقع فيس بوك، تعليقا على تنصيب عبد القادر بن صالح رئيسا مؤقتا للبلاد: «بوتفليقة عندما استقال لقم الوضع ولم يرد تسهيل الانتقال السلس للسلطة»، وفق ما أورد موقع «روسيا» اليوم.

وتابع: «كان مطلوبا منه (بوتفليقة) تغيير الحكومة وتعويضها بحكومة مقبولة ويتعين شخصية متوافق عليها في مجلس الأمة لتتولى رئاسة المجلس بدلا عن بن صالح، وتتولى بذلك رئاسة الدولة، ولكنه أراد الانتقام من الشعب الذي عزله».

وفي وقت سابق، أعلن البرلمان الجزائري رسميا شغور منصب رئيس الجمهورية، وتولي بن صالح (78 عاما) رئاسة الدولة مؤقتا تطبيقا للمادة 102 من الدستور.

ويوم 2 ابريل، أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، استقالته تحت ضغط الشارع وتحذيرات الجيش.

من ناحية أخرى بعد وقت قصير من إعلان البرلمان، احتج المئات، معظمهم من الطلبة، في وسط العاصمة وبعضهم كان يهتف «بن صالح ارحل».

وعند استقالته تعهد بوتفليقة بأن تجرى الانتخابات بعد 90 يوما في إطار فترة انتقالية قال إنها ستؤذن ببداية مرحلة جديدة.

وبموجب الدستور الجزائري، سيبقى بن صالح رئيسا مؤقتا لحين إجراء انتخابات جديدة.

وذكرت وسائل إعلام محلية، أن الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين.

وقالت الشاهدة كاتيا جبر، إن «الشرطة تلقت أوامر بتفريق المتظاهرين لأن المظاهرات غير قانونية في أيام العمل».